

Distr.: General
20 June 2019
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون
البند ١٠٠ (ح) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣		أولا - مقدمة
٣		ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٣		أرمينيا
٥		كوبا
٦		تشيكيا
٧		السلفادور
٨		جورجيا
٩		قيرغيزستان
٩		باكستان
١١		بولندا
١١		البرتغال



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/50

160719 120719 19-10307 (A)



١٢	قطر
١٣	إسبانيا
١٤	أوكرانيا

أولاً - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٣٤/٧٣ بشأن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إيلاء اهتمام عاجل لهذه المسألة، وطلبت إلى الأمين العام أن يلتزم آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.
- ٢ - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى الدول الأعضاء التمسست فيها آراؤها بشأن هذا الموضوع. وترد في الفرع "ثانياً" أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستنشر أي ردود ترد بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح^(١) باللغة التي تقدّم بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

إن وجود نظام فعال وعامل لتحديد الأسلحة التقليدية أمرٌ لا غنى عنه لتحقيق الشفافية العسكرية وقابلية التنبؤ والأمن على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. فغياب الشفافية يؤدي إلى انعدام الثقة وسوء التقدير ويزيد من مخاطر حدوث توترات. وفي هذا الصدد، يلزم القيام بشكل كامل وفي جميع الظروف بتطبيق اتفاقات تحديد الأسلحة التقليدية والتقيد بالمبادئ التوجيهية لنظام تحديد الأسلحة، وهي الشفافية والكفاية والتحقق والتقييد.

وتشكل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا إحدى دعائم الأمن والاستقرار في أوروبا. وقد حفّز تنفيذها عمليةً لا سابق لها لنزع السلاح في أوروبا على نطاق واسع، وساعد على تعزيز الشفافية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية. وما فتئت المعاهدة تؤدي دوراً حيوياً كعامل من عوامل تحقيق الاستقرار في البيئة الأمنية الأوروبية أثناء الفترة الانتقالية.

وأرمينيا ملتزمة بالإبقاء على نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا الملزم قانوناً وتمتثل بالكامل للالتزامات التي ينص عليها فيما يتعلق بالقيود على عدد القوات، وعمليات التفتيش الموقعي، وتبادل المعلومات بشأن قواتها المسلحة بموجب المعاهدة.

وخلال عام ٢٠١٨، استقبلت أرمينيا في المجموع ١١ زيارة للتفتيش والتقييم بموجب المعاهدة، ووثيقة فيينا، وترتيبات ثنائية، شهدت تقاريرها بامتنال أرمينيا لنص وروح الوثائق المذكورة أعلاه. وأتاح الجانب الأرميني لأفرقة التفتيش كل الفرص التي تمكنها من أداء أنشطتها بكفاءة وشفافية. وما فتئت أرمينيا تكفل مستوى رفيعاً من الشفافية والانفتاح فيما يتعلق بالتدريبات العسكرية، متجاوزة في كثير من الأحيان التزاماتها، وظلت تقدم طوعياً إخطارات بالتدريبات الواقعة دون العتبة المقررة تمسحياً مع التزاماتها بموجب وثيقة فيينا.

(١) www.un.org/disarmament

وتشارك أرمينيا بنشاط في الحوار المنظم في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يشكل منتدى غير رسمي للمناقشات بشأن سبل تعزيز نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا وتنشيطه. ويتمثل الموقف المبدئي للجانب الأرميني في أن أي نظام جديد لتحديد الأسلحة التقليدية ينبغي أن يستند إلى وثيقة ملزمة قانونا، يتعين أن يكون لها طابع الإلزام في جميع الظروف وألا يخضع تطبيقها لأي شرط.

وتشكل تدابير بناء الثقة والأمن المتفق عليها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل وثيقة فيينا، والتبادل العالمي للمعلومات العسكرية، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن، وإجراءات تحقيق الاستقرار في أوضاع الأزمات المحلية، أدوات هامة يعزز بعضها بعضا لزيادة الشفافية والثقة، مما يسهم في استتباب الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

ويساور أرمينيا القلق بشأن الانتهاكات المنهجية لنظام تحديد الأسلحة التقليدية التي ترتكبها أذربيجان، والتي تعرّض البيئة الأمنية الهشة للمنطقة لمزيد من الأخطار.

فقيام أذربيجان بتكديس كميات ضخمة من الأسلحة الثقيلة على نحو مزعزع للاستقرار وإجراء تدريبات عسكرية واسعة النطاق دون الإخطار بها، على نحو يتعارض مع واجباتها القانونية والتزاماتها السياسية، يثير شواغل أمنية خطيرة ويشكل تهديدا مباشرا للمنطقة بأسرها.

وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تفيد المعلومات الرسمية المقدمة من أذربيجان أن أذربيجان تجاوزت بشكل كبير الحد الأقصى المحدد لها في أربع من خمس فئات للأسلحة التقليدية الرئيسية المحددة بموجب المعاهدة، وهي دبابات القتال (٥٢٥ دبابة مقابل الحد الأقصى المسموح به وهو ٢٢٠)، ومركبات القتال المدرعة (٤٢٧ مركبة مقابل الحد الأقصى المسموح بها وهو ٢٢٠)، وقطع المدفعية (٩٦٩ قطعة مقابل الحد الأقصى المسموح بها وهو ٢٨٥)، وطائرات الهليكوبتر الهجومية (٥٩ طائرة مقابل الحد الأقصى المسموح بها وهو ٥٠).

ويستبعد جزء كبير من القوات المسلحة لأذربيجان من أي أنشطة تحقق انتهاكا لأحكام المعاهدة، وهو ما يشكك في مصداقية البيانات التي تقدمها أذربيجان. ولا تسمح أذربيجان بعمليات التفتيش لعشرة من الألوية البالغ عددها ٢٨ لواء لقواتها المسلحة. ويسمح بعمليات التفتيش لأربعة ألوية أخرى، موجودة في جمهورية ناخيتشيفان المتمتعة بالحكم الذاتي، بشرط مسبق هو الإخطار باعترام التفتيش قبل التفتيش بعشرة أيام، وهو ما يقوض كفاءة عمليات التفتيش ويحيل إقليم ناخيتشيفان إلى منطقة رمادية. ويمكن ذلك أذربيجان من تركيز عدد كبير من القوات والمعدات العسكرية غير المتحقق منها بالقرب من الحدود مع دولة أرمينيا على طول خط التماس مع ناغورنو كاراباخ.

وجاءت هذه الانتهاكات للمعاهدة وتدابير بناء الثقة والأمن التي قررت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مصحوبةً بخطاب عدائي ومحاولات لتعزيز المواقع العسكرية والتحريض الذي تقوده الدولة على كراهية الأرمن من جانب حكومة أذربيجان. وتطالب القيادة العليا لأذربيجان علنا بكامل إقليم أرمينيا بما في ذلك عاصمته. وبلغت حشود أذربيجان العسكرية الخارجة عن السيطرة وسياساتها العدائية تجاه أرمينيا وناغورنو كاراباخ أوجها في الهجوم العسكري الواسع النطاق الذي شنته أذربيجان ضد ناغورنو كاراباخ في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وأسفر ذلك الهجوم عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، شملت فضائع وجرائم حرب استهدفت السكان المدنيين والأفراد العسكريين.

وعلى الرغم من عدم امتثال أذربيجان لالتزاماتها، وهو ما تترتب عليه آثار أمنية سلبية على المنطقة ويقوض نظام تحديد الأسلحة التقليدية، فإن أرمينيا ستواصل التقييد بصرامة بواجباتها والتزاماتها الدولية في مجال تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تسبب الآفات المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة معاناة كبيرة والعديد من الشرور الاجتماعية. ومن ثم فإن هناك حاجة متزايدة إلى تحديد الأسلحة على نحو فعال. ومع ذلك، ينبغي ألا يقتصر هذا التحديد على الأسلحة التقليدية، بل ينبغي أن يشمل أسلحة الدمار الشامل، التي لها أثر مدمر أكبر بكثير.

وينبغي أن يخضع تحديد الأسلحة التقليدية، سواء على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي أو الدولي، لقواعد ومبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والامتثال بحسن نية للالتزامات المتعهد بها بموجب المعايير الدولية.

وينبغي، في المبادئ التي سيضعها مؤتمر نزع السلاح والمناقشات المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، مراعاة العوامل التالية:

(أ) ينبغي أن يبنى تحديد الأسلحة التقليدية على احترام تدابير التحديد الوطنية والاعتراف بها. وينبغي للدول أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ تدابيرها لتحديد الأسلحة؛

(ب) نظرا لاختلاف كل دولة ومنطقة عن غيرها، ينبغي تكييف تدابير التحديد مع مصالح واحتياجات وخصائص كل دولة ومنطقة؛

(ج) تقرر الدول ما إذا كانت تحتاج إلى المساعدة في وضع وتنفيذ تدابيرها لتحديد الأسلحة؛

(د) لا بد من مواصلة تعزيز مبادرات التعاون والمساعدة، ليس فقط على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولكن أيضا على المستوى العالمي. وينبغي أن تأخذ في الاعتبار خصوصيات واحتياجات الدولة المتلقية وأن تشجع على نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية.

ووفقا للمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة الرامية إلى تحديد الأسلحة على نحو أكثر فعالية، أدرجت الدولة الكوبية في إطارها القانوني سلسلة من القواعد القانونية ذات الصلة.

والأسلحة التقليدية التي بحوزة كوبا أسلحة دفاعية يراد بها كفالة أمن البلد والدفاع عنه. وهي تخضع لمراقبة دقيقة تجريها الأجهزة الحكومية المعنية. والغالبية العظمى من الأسلحة التقليدية في كوبا هي بحوزة وزارة القوات المسلحة الثورية ووزارة الداخلية اللتين لدى كل منهما المعايير الداخلية والآليات اللازمة لإجراء عمليات تحديد دورية دقيقة للتحقق من حالة مخزونهما، كما تطبقان إجراءات دقيقة لكفالة أمن ترسانتيهما. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز في كوبا بيع أي أسلحة من أي نوع للأشخاص الطبيعيين.

وترد آليات التحديد المتعددة التي تستخدمها السلطات الكويتية لضمان أمن أسلحتها في التقارير الوطنية عن الامتثال للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة التي تقدمها الدولة الكويتية سنوياً، وكذلك في المناقشات بشأن إدارة المخزونات في سياق تلك الاتفاقية. ويمكن اعتبار آليات المنع والتحديد المبينة في هذه التقارير ممارسات جيدة يمكن أن تسهم في العمل على صياغة المبادئ المطلوبة من مؤتمر نزع السلاح.

تشيكيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

نفذت الجمهورية التشيكية في عام ٢٠١٨ جميع التزاماتها الناشئة عن الاتفاقات الدولية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن.

ووفقاً لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:

- نظمت وأجرت تفتيشاً واحداً متعدد الجنسيات في الخارج بمشاركة خمسة مفتشين من خمسة بلدان
- نظمت تفتيشاً تدريبياً واحداً متعدد الجنسيات بمشاركة ١١ من المفتشين الأجانب من تسعة بلدان
- استقبلت تفتيشاً تدريبياً واحداً
- أجرت تفتيشين تدريبيين في الخارج
- شاركت في تدريب الأخصائيين في مجال التحقق
- شاركت في الخارج في ثلاثة أفرقة تفتيش مشتركة

ووفقاً لوثيقة فيينا، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:

- نظمت وأجرت ثلاث عمليات تفتيش لمنطقة محددة وقامت بزيارة تقييم واحدة بمشاركة سبعة مفتشين من سبعة بلدان
- شاركت في زيارة إلى قاعدة جوية
- شاركت في زيارتين إلى مرافق عسكرية أخرى
- شارك في ثلاثة استعراضات لأنواع جديدة من الأسلحة
- شاركت في ثلاث عمليات مراقبة لبعض الأنشطة العسكرية
- شاركت في ثلاث عمليات تفتيش لمنطقة محددة وفي زيارة تقييم واحدة في إطار فريق أجنبي
- استقبلت عمليتي تفتيش لمنطقة محددة وقامت بزيارة تقييم واحدة
- أجرت زيارة تقييم تدريبية واحدة
- استقبلت زيارة تقييم تدريبية واحدة

ووفقا لاتفاق دايتون للسلام (المرفق ١ باء، المادة الرابعة)، شاركت الجمهورية التشيكية بصفة ضيف مراقب من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عمليتي تفتيش.

ووفقا لمعاهدة السماوات المفتوحة، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:

- استقبلت رحلة مراقبة تدريبية واحدة
- شاركت في مناسبة سابقة للترخيص ومناسبة ترخيص لطائرة مراقبة
- شاركت في أربع رحلات مراقبة تدريبية في إطار فريق أجنبي

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تولي السلفادور الأولوية لتعزيز الأمن الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز بوجه خاص على احترام حقوق الإنسان وكفالتها. وبالنسبة لبلدنا، فإن أحد الجوانب الأساسية لهذا الجهد هو مكافحة واستئصال صنع الأسلحة التقليدية والاتجار بها والاستخدام غير المشروع لها، من أجل زيادة مستوى الأمن ومواجهة شتى العمليات الإجرامية التي تستخدم فيها هذه الأسلحة (الأسلحة النارية بشكل أساسي)، بما في ذلك الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، وأنشطة عصابات الشباب المعروفة باسم "ماراس" والعنف المسلح.

ومن خلال منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، عملت السلفادور مع بلدان أمريكا الوسطى الأخرى لضمان الأمن في السلفادور ومنطقة أمريكا الوسطى وتعزيز تحديد الأسلحة، ومواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية بقوة وعلى نحو شامل من خلال المساعدة المتبادلة في التحقيقات الجنائية؛ وتسجيل الأسلحة النارية وتحديثها؛ والتنسيق فيما بين السلطات الجمركية؛ وتبادل المعلومات المتعلقة برصد بيع الأسلحة؛ وتنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية؛ وبناء قدرات الموظفين المسؤولين عن الأمن في بلداننا.

وتشارك السلفادور أيضا في مختلف المبادرات التي تقودها منظمة الدول الأمريكية وأمانتها المعنية بالأمن المتعدد الأبعاد، من أجل العمل المشترك مع بلدان هذا النصف من الكرة الأرضية على تعزيز الأمن الإقليمي، ولا سيما تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل بلدنا، من خلال خطة السلفادور الآمنة، على تنفيذ العديد من الإجراءات ذات الأولوية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لمواجهة العنف المسلح والجريمة المسلحة وكفالة إمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة وحصولهم على الرعاية والحماية، مع التركيز بوجه خاص على الوقاية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان للسكان المتضررين. وتولي السلفادور أهمية بالغة لاستمرار المشاركة في جميع المناقشات أو المنتديات أو المفاوضات الإقليمية والمتعددة الأطراف بشأن تعزيز مبادرات وإجراءات تحديد الأسلحة.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تشكل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الآلية الرئيسية لتوفير التوازن العسكري والأمن في أوروبا عن طريق الحد من الأسلحة التقليدية وأدوات التحقق.

وبصفتها عضوا في الفريق الاستشاري المشترك الذي يتناول المسائل المتعلقة بالامتنثال لأحكام المعاهدة، تتحمل جورجيا المسؤولية القانونية عن الوفاء بالالتزامات المحددة في المعاهدة.

ووفقا لأحكام المعاهدة، تنفذ جورجيا، بوصفها دولة طرفا، الالتزامات التالية:

١ - وفقا للبروتوكول المتعلق بالتفتيش الملحق بالمعاهدة، تستقبل جورجيا أو تضطلع بالأنشطة التالية:

(أ) تفتيش المواقع المعلن عنه؛

(ب) التفتيش بالتحدي ضمن مناطق محددة؛

(ج) التفتيش على عمليات تدمير المعدات العسكرية المشطوبة والتي عفا عليها الزمن.

٢ - وفقا للاتفاقات الثنائية، تستقبل جورجيا أو تنفذ عمليات تفتيش إضافية معلن عنها للمواقع.

٣ - وفقا للبروتوكول المتعلق بالإخطار وتبادل المعلومات الملحق بالمعاهدة، تعد جورجيا نماذج الإخطار وتوزعها على الدول الأطراف عن طريق نظام تطبيق متكامل للإخطار وشبكة تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٤ - وفقا للبنود من الأول إلى الخامس من البروتوكول المتعلق بالإخطار وتبادل المعلومات، تعد جورجيا سنويا وتوزع، عبر القنوات الدبلوماسية، المعلومات العسكرية المتعلقة بقواتها المسلحة في برنامج خاص لأنظمة البيانات الآلية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وتعتبر هذه المعلومات سارية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير من السنة التالية.

٥ - وفقا للبروتوكول الإجراءات المنظمةة لتخفيض الأسلحة والعناد التقليدي التي تحددها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، تقوم جورجيا بتخفيض المعدات المحددة بموجب المعاهدة والمسحوبة من الخدمة عن طريق تدميرها.

ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، شاركت جورجيا في المناسبات التالية، وفقا لأحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا:

١ - شاركت جورجيا في حلقة عمل سنوية عن قاعدة بيانات منظمة حلف شمال الأطلسي VERITY؛ وقد عقدت المنظمة هذه المناسبة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وكان الهدف من حلقة العمل هو جمع المعلومات من جميع الدول الأطراف بشأن قواتها العسكرية، على النحو المطلوب بموجب أحكام المعاهدة.

- ٢ - أجرت أوكرانيا عملية تفتيش معلنة للمواقع في جورجيا في حزيران/يونيه ٢٠١٩ (حصة سألبة). وكان الهدف من التفتيش هو التحقق من المعلومات المتبادلة بشأن الوحدة العسكرية المطلوب تفتيشها (عدد وأنواع الأسلحة التقليدية والمعدات).
- ٣ - أجرت جورجيا عمليتي تفتيش معلنتين للمواقع في فرنسا في حزيران/يونيه ٢٠١٨ (حصة نشطة واتفاق ثنائي). وكان الهدف من عمليتي التفتيش هو التحقق من المعلومات المتبادلة بشأن الوحدة العسكرية المطلوب تفتيشها (عدد وأنواع الأسلحة التقليدية والمعدات).
- ٤ - أجرت جورجيا عملية تفتيش معلنة للمواقع في ألمانيا في آب/أغسطس ٢٠١٨ (حصة نشطة). وكان الهدف من التفتيش هو التحقق من المعلومات المتبادلة بشأن الوحدة العسكرية المطلوب تفتيشها (عدد وأنواع الأسلحة التقليدية والمعدات).
- ٥ - أجرت ألمانيا عملية تفتيش معلنة للمواقع في جورجيا في آب/أغسطس ٢٠١٨ (اتفاق ثنائي). وكان الهدف من التفتيش هو التحقق من المعلومات المتبادلة بشأن الوحدة العسكرية المطلوب تفتيشها (عدد وأنواع الأسلحة التقليدية والمعدات).
- ٦ - أجرت فرنسا عملية تفتيش معلنة للمواقع في جورجيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (اتفاق ثنائي). وكان الهدف من التفتيش هو التحقق من المعلومات المتبادلة بشأن الوحدة العسكرية المطلوب تفتيشها (عدد وأنواع الأسلحة التقليدية والمعدات).

قيرغيزستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تضطلع جمهورية قيرغيزستان بأنشطتها في مجال تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وفقا لالتزاماتها بموجب وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي إطار فريق المراقبة المشترك العامل بموجب الاتفاق المعقود بين الاتحاد الروسي وجمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية الصين الشعبية بشأن بناء الثقة في المجال العسكري في مناطق الحدود، الذي تم التوقيع عليه في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، والاتفاق المتعلق بالخفض المتبادل للقوات المسلحة في مناطق الحدود، الذي تم التوقيع عليه في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ آذار/مارس ٢٠١٩]

قدمت باكستان القرار ٧٥/٤٨ ياء أول مرة في عام ١٩٩٣ سعياً إلى استخلاص الدروس المستفادة من نجاح معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتطبيقها في سياق جنوب آسيا.

وتسلم الجمعية العامة في هذا القرار بأن لتحديد الأسلحة التقليدية دورا بالغ الأهمية في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ وتدرك أن المحافظة على توازن في القدرات الدفاعية للدول بأدنى مستوى من التسلح أمر من شأنه أن يسهم في تحقيق السلام والاستقرار، وينبغي أن يكون هدفا رئيسيا لتحديد الأسلحة التقليدية؛ وتلاحظ باهتمام خاص المبادرات المضطلع بها في هذا الشأن في مناطق مختلفة من العالم، ولا سيما المعاهدة في أوروبا التي تشكل حجر زاوية للأمن الأوروبي.

وفي ذلك القرار، طلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في صياغة مبادئ يمكن استخدامها كإطار لاتفاقات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية.

وينبغي أن تشمل صياغة هذه المبادئ ما يلي:

- مبادئ توجيهية بشأن نقل الأسلحة، مع إشارة خاصة إلى الاستقرار الاستراتيجي
- تحديد نظم الأسلحة والتكنولوجيات الناشئة المزعزعة للاستقرار
- إرشادات متعلقة بتدابير بناء الثقة بشأن أوضاع القوة، وتجنب سباق التسلح، ونسب القوة المثلى عند الحد الأدنى من التسلح
- مبادئ توجيهية بشأن استخدام العمليات الموازية لتسوية المنازعات من أجل تعزيز أهداف تحديد الأسلحة
- تيسير التفاهم بين الجهات الفاعلة الإقليمية بشأن عناصر عملية للترتيبات الإقليمية الممكنة لتحديد الأسلحة

وتعتقد باكستان أن آثار استخدام الأسلحة التقليدية المزعزعة للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إضافة إلى الخسائر الإنسانية الكارثية الناشئة عنها، تبرز ضرورة مواصلة العمل الرامي إلى تحديد هذه الأسلحة. وهناك حاجة إلى اتباع نهج شامل ومنصف يراعي الأولويات والمصالح الأمنية لجميع الدول ولا يفسح المجال لاختلالات في التوازن التقليدي تزعزع الاستقرار. وينبغي أن تستند تدابير نزع السلاح إلى مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار بالاعتماد على مستوى عسكري أدنى، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أمنها.

ولا تزال باكستان تشعر بالقلق من تزايد عمليات نقل الأسلحة التقليدية، ولا سيما في المناطق المضطربة، وهو ما لا يتسق مع ضرورة صون السلام والأمن والاستقرار. ويمكن أن يزيد هذا الأمر من عدم الاستقرار ويعرض التوازن الإقليمي الهش للخطر. ويزداد الوضع تعقيدا بسبب وجود نزاعات طويلة الأمد وحوار سياسي متوقف، مما يعوق تحقيق هدف السلام الدائم في منطقتنا. وتلتزم باكستان من جانبها بإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا يتضمن عنصرا من عناصر توازن القوة التقليدية.

وينبغي أن تستفيد الأمم المتحدة من آلياتها المتاحة، أي مساعيها الحميدة وعمليات الوساطة والتيسير والحوار التي تضطلع بها، للقيام بدور نشط في تسوية النزاعات الإقليمية ودون الإقليمية التي توجب بالفعل سباق التسلح بين البلدان. وإن الاستخدام المتوازي الفعال لآليات تسوية النزاعات سيعطي دفعة مهمة لتحقيق أهداف هذا القرار.

بولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٩]

إن بولندا مقتنعة بأن تحديد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، يشكل أساس الأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ووفرت المعاهدة الأساس لنزع السلاح التقليدي الجزئي في القارة. كما أثبتت أن التعاون في مجال تحديد الأسلحة يمكن أن يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية؛ وهذا العنصر التعاوني أمر حيوي لأن المعاهدة لا تتعلق فقط بـ "الحدود"، بل تتعلق بدرجة أكبر بالتحقق وتبادل المعلومات والتقييم المشترك. وكانت بولندا دائما من بين أكثر الدول اهتماما بالسعي إلى إقامة هذا التعاون وتطويره. ويؤسفنا أن روسيا لا تنفذ المعاهدة، وقررت، في عام ٢٠١٥، الانسحاب من الفريق الاستشاري المشترك. وستواصل بولندا العمل، خطوة خطوة، على التنفيذ العملي لهذه المعاهدة.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

شرعت البرتغال، امتثالاً للتوجيه الجديد بشأن تحديد اقتناء وحيازة الأسلحة النارية 2017/853 (EU) الصادر عن البرلمان الأوروبي وعن المجلس الأوروبي بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، في تنفيذ مشروع يهدف إلى إدراج القواعد الأوروبية الجديدة والقواعد الجديدة المتعلقة بحواجز الأسلحة النارية ومسألة الوسطاء في القانون الوطني. وبما أن التوجيه الجديد يفترض مسبقاً قواعد أكثر صرامة للمتاحف التي توجد بها أسلحة نارية ولرياضة الرماية، أرسل إلى البرلمان مقترحات تشريعية لتنظيم هوية جمع الأسلحة النارية ورياضة الرماية.

وفيما يتعلق باللوائح الأوروبية، تتعاون البرتغال بنشاط مع أفرقة عاملة مختلفة، بغية وضع مجموعة من القواعد على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن حيازة الأسلحة النارية أو نقلها في بلد معين، وكذلك نقل الأسلحة النارية من أحد بلدان الاتحاد الأوروبي إلى بلد آخر.

وقد بدأ منذ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨ تطبيق اللائحة التنفيذية لمفوضية الاتحاد الأوروبي 2018/337 (EU) المؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠١٨، المعدلة لللائحة 2015/2403 (EU)، التي ترسي مبادئ توجيهية مشتركة بشأن المعايير والأساليب المتعلقة بسحب الأسلحة النارية من الخدمة من أجل تدمير الأسلحة النارية المسحوبة من الخدمة على نحو لا رجعة فيه.

ويقوم فريق عامل بدراسة تبادل وإتاحة المعلومات بشأن عمليات نقل الأسلحة النارية وحالات رفض منح تراخيص الأسلحة، من أجل تحسين فهم ممارسات بلدان الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بحالات الرفض. وفي هذا الصدد، ستدخل البرتغال حيز النفاذ التوجيه التنفيذي لمفوضية الاتحاد الأوروبي 2019/69 (EU) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، في موعد أقصاه ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

وتناقش حالياً أفرقة عاملة أخرى على مستوى الاتحاد الأوروبي تنفيذ القواعد الجديدة لوسم الأسلحة النارية من أجل تحسين تحديد هذه الأسلحة. وستدخل البرتغال حيز النفاذ التوجيه التنفيذي لمفوضية الاتحاد الأوروبي (EU) 2019/68 المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، في موعد أقصاه ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

ويقوم فريق عامل آخر بوضع المواصفات التقنية لأسلحة الإنذار والإشارة. وستدخل البرتغال حيز النفاذ اللائحة التنفيذية لمفوضية الاتحاد الأوروبي (EU) 2019/686 المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، في موعد أقصاه ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

وتهدف جميع الأفرقة العاملة المذكورة آنفاً إلى إدخال تحسين كبير جداً في تحديد الأسلحة والذخائر في الأراضي الوطنية، وفقاً لأفضل الممارسات على مستوى الاتحاد الأوروبي.

ويتواصل تطوير المشروع المتعلق بإنشاء بنك لاختبارات الأسلحة والذخائر وسيكون جاهزاً بحلول عام ٢٠٢٠. وسيؤدي إلى زيادة جودة الأسلحة المدخلة إلى البرتغال وتحديثها؛ ونوصي بهذا المستوى من الاختبارات فيما يتعلق بالحصول على شهادات بموجب اللجنة الدولية الدائمة لاختبار الأسلحة الصغيرة.

وما فتئت جهود تحديد الأسلحة تشكل أحد الأركان الأساسية للبيئة الأمنية الدولية. وتشاطر البرتغال المجتمع الدولي قلقه إزاء الاتجاهات المتزايدة المتعلقة بانتشار الأسلحة التقليدية. وإذ تضع في الاعتبار الأدلة التاريخية بشأن هذا الموضوع، ترى البرتغال أن عدم الانتشار ونزع السلاح مسألتان بالغتا الأهمية في تعزيز السلام والأمن في السياق العالمي، وخاصة في السياقات الإقليمية ودون الإقليمية. وتؤيد البرتغال تنفيذ مختلف تدابير بناء الثقة والأمن، ومنها وثيقة فيينا، ومعاهدة السماوات المفتوحة، وأهداف إزالة الألغام لأغراض إنسانية الواردة في اتفاقية أوتاوا.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تشجع دولة قطر باهتمام كبير المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للحفاظ على التوازن في القدرات الدفاعية بأقل مستوى من التسلح والقوات العسكرية.

كما تلاحظ باهتمام المبادرات والمقترحات المتخذة في هذا السياق في مناطق مختلفة من العالم مثل بلدان أمريكا اللاتينية، ودول جنوب آسيا، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي ترمي إلى تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والأوروبي.

كما وتؤيد أن ينظر مؤتمر نزع السلاح في صياغة مبادئ يمكن أن تصبح إطاراً لإبرام اتفاقات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية من أجل تحقيق الأمن الإقليمي والدولي.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

ينبغي أن يتمثل الهدف النهائي لأي نظام لتحديد الأسلحة أو لتدابير بناء الثقة والأمن في منع نشوب النزاعات بتقليل مخاطر سوء الفهم أو سوء تقدير الأنشطة العسكرية للبلدان الأخرى؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لإعاقبة الاستعدادات العسكرية السرية؛ والحد من خطر التعرض لهجمات مباغتة؛ والحد من خطر اندلاع الحرب بصورة عرضية.

وينبغي أن تلي التدابير الملزمة قانونيا أو سياسيا مجموعة من المتطلبات التي يمكن تلخيصها في المبادئ التالية:

- (أ) الخصوصية - ينبغي التفاوض بشأن التدابير لكل حالة وكل منطقة جغرافية؛
 - (ب) الشفافية - ينبغي الاستناد إلى تبادل المعلومات وإقامة علاقات منتظمة وتدفق الاتصالات بحرية؛
 - (ج) قابلية التحقق - ينبغي أن تشمل التدابير المعتمدة نظاما للتحقق من تنفيذها. وهذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على الثقة في حالات الاشتباه بعدم الامتثال؛
 - (د) المعاملة بالمثل - ينبغي أن تقابل مكاسب كل طرف من حيث ارتفاع مستوى الثقة في الأطراف الأخرى مكاسب مماثلة في مستويات ثقة الأطراف الأخرى. وبخلاف ذلك، ستزداد كثيرا صعوبة التفاوض بشأن هذا النوع من التدابير؛
 - (هـ) الطابع الطوعي للمفاوضات والطابع الإلزامي للامتثال - ينبغي للأطراف أن تشعر بالارتياح إزاء التدابير المتفق عليها في كل مرحلة من مراحل العملية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون الإرادة السياسية اللازمة للتفاوض بشأن تدابير من هذا النوع متناسبة مع الطابع الإلزامي للامتثال لهذه التدابير؛
 - (و) التدرج - ينبغي اعتبار التدابير عملية يجري من خلالها وضع تدابير جديدة وأكثر فعالية بشكل تدريجي مع تحسن الثقة بين الطرفين؛
 - (ز) التكامل ينبغي توخي الحذر في جميع الأوقات لكفالة التكامل بين التدابير المتخذة على الصعيد العالمي (الأمم المتحدة)، والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي، بغية تجنب ازدواجية التدابير.
- وعلاوة على ذلك، يتطلب نظام تحديد الأسلحة، لكي يكون فعالا، ما يلي:

- (أ) إنشاء هيئة استشارية لرصد تنفيذ التدابير - وينبغي أن تمثل جميع الأطراف في هذه الهيئة، التي ينبغي أن تبلغ عن أي مشاكل تعترض سبيل التطبيق العملي لهذه التدابير، وكذلك للتفاوض بشأن تدابير جديدة أو تعديل التدابير القائمة. وينبغي لهذه الهيئة أن تكون قادرة على ممارسة ضغوط سياسية كافية لإقناع الطرفين بضرورة الامتثال التام للالتزامات المتعهد بها (لذلك تعد مشاركة أقوى البلدان في كل منطقة أمرا في غاية الأهمية)؛

(ب) وضع نظام اتصال يمكن الطرفين من الوفاء بالمواعيد النهائية المنصوص عليها لمختلف التدابير وأن يتسم بالمرونة الكافية لضمان تدفق المعلومات اللازمة لاستعادة الثقة في حال وقوع أي اضطرابات؛

(ج) إن إنشاء تدابير لبناء الثقة، ولا سيما بين الدول المتضررة المجاورة، وتعزيز مراقبة الحدود، وتدريب الموظفين المتخصصين، وغير ذلك من الترتيبات، قد يساعد على تهيئة بيئة مؤاتية لوضع اتفاقات تحديد الأسلحة تتجاوز حدود الولاية الوطنية (بما في ذلك دون الإقليمية والإقليمية).

وإضافة إلى ذلك، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية عند وضع اتفاقات تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي:

(أ) وضع تدابير جديدة لبناء الثقة بين البلدان المجاورة وتعزيز التدابير القائمة في الوقت الحالي؛

(ب) زيادة تدابير الشفافية داخل المحافل الإقليمية ودون الإقليمية نفسها؛

(ج) نشر أهداف هذه المحافل إلى بلدان المنطقة التي لم تؤيدها بعد؛

(د) إعداد جرد للأسلحة في البلدان التي لا يجري فيها هذا النوع من الجرد؛

(هـ) تعزيز التدابير الرامية إلى تشجيع الانضمام العالمي إلى شتى الصكوك الدولية؛

(و) إعمال شروط صارمة لإصدار تصاريح التصدير والاستيراد؛

(ز) تعزيز آليات رصد شركات تصنيع الأسلحة، ورصد موردي الأسلحة والجهات التي

تجمع مكوناتها عندما لا تكون الأسلحة المشتراة منتجات نهائية

وعلاوة على ذلك، تشارك إسبانيا، في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في الحوار المنظم بشأن التحديات والمخاطر الحالية والمستقبلية، باعتبار ذلك خطوة أولى في استراتيجية إعادة إطلاق تحديد الأسلحة، وتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تعترف أوكرانيا بأهمية تحديد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وترحب بالتالي بجميع التدابير ذات الصلة المتخذة في هذا المجال.

وقد عزز هذا الالتزام سلوك روسيا الذي أدخل تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، عن قصد، في حالة جمود، مما أفضى إلى تآكل الثقة في المجال العسكري والاطمئنان إليه، وشكل تحدياً لجوهر بنية الأمن الأوروبي المعاصر في حد ذاته وكذلك لتدابير بناء الثقة والأمن القابلة لأن يُتحقق منها.

وإن إحدى شكاوانا المقدمة إلى الاتحاد الروسي هي أن الاحتلال المؤقت للقرم ومدينة سيفاستوبول التابعتين لدولة أوكرانيا، وكذلك التدخل العسكري في منطقة دونباس، يمنع أوكرانيا من الوفاء

بالتزاماتها بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأفعال غير المشروعة دوليا التي قامت بها روسيا حولت الأراضي المذكورة أعلاه إلى مناطق رمادية يتعذر الوصول إليها للتحقق وجرت عسكرتها بصورة مكثفة.

وأوكرانيا طرف قديم ومسؤول في صكوك بناء الثقة الأوروبية الجامعة والصكوك الثنائية التكميلية ذات الصلة بتحديد الأسلحة التقليدية، مثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا؛ ومعاهدة السماوات المفتوحة؛ ووثيقة فيينا الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والاتفاقات الثنائية بشأن تدابير بناء الثقة والأمن المبرمة مع بلدان مجاورة، هي هنغاريا وجمهورية بولندا والجمهورية السلوفاكية وجمهورية بيلاروس ورومانيا. ورغم تعاضم العبء الناتج الملقى على كاهل القوات المسلحة الأوكرانية من جراء العدوان الروسي، تواصل أوكرانيا الوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن الصكوك الدولية المشار إليها أعلاه.

وإن حالة أوكرانيا بوصفها ضحية للعدوان الروسي تدرك بالحاجة الملحة إلى تنشيط وتحسين تحديد الأسلحة التقليدية تعزيزا لفعاليتها، من خلال زيادة الانتشار، وذلك بغية تحسين سبل التصدي للتحديات الأمنية القائمة في مجالات التطبيق.

وترى أوكرانيا أن تحديد الأسلحة التقليدية ينبغي أن ينضوي تحته أكبر عدد ممكن من المشاركين وأن يشمل أكبر مساحة ممكنة؛ وأن يكون شفافا إلى أقصى حد ممكن من خلال تبادل المعلومات وقابلية التدخل لأغراض التحقق؛ وأنه يُستحسن أن يكون ملزما قانونا؛ وأن يخلو من الغموض في التفسير؛ وأن تقيّم الأطراف بصورة دورية لمعرفة مدى جدواه وفعاليتها وإمكانية زيادة تحسينه وتحديثه.

وتؤيد أوكرانيا الجهود الرامية إلى حل المسائل العالقة المتصلة بتنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة السماوات المفتوحة، ووثيقة فيينا، والتي تعد كلها أساسية لتعزيز الشفافية العسكرية وإمكانية التنبؤ والاستقرار السياسي في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.